كانون الأول 2016

مجتمع المقاومة

في العهد التكنوتروني

آليات التحصين ومباني التأسيس العولمي

المركز الإستشاري
للدراسات والتوثيق

مجتمع المقاومة
في العهد التكنوتروني
آليات التحصين ومباني التأسيس العولمي

عبد العالي العبدوني*

كانون الأول 2016

* باحث مغربي

قائمة المحتويات

المبحث الأول: ماهية مجتمع المقاومة ومدياته:..... 3

المبحث الثاني: آليّات التحصين على أساس المدخلات والمخرجات الاجتماعية: 8

مميزات الرزمة المطلبية المشتركة والمائزة:..... 10

المبحث الثالث: آليّات تحصين مجتمع المقاومة دولتيًا: 12

مجال واحد وطبقتان: 14

الطبقة الأولى: مجتمع المقاومة بما هو هو:..... 14

الطبقة الثانية: المجتمع الكلّي الدولتي بما هو مجال فعالية أساسية: 15

من الآليّة الاستراتيجية إلى الآليّة اللوجيستية:..... 18

كثيرًا ما طرحت على نفسي سؤال ما هو "مجتمع المقاومة"؟ هل هو مجتمع حقيقي يتماهى مع باقي المجتمعات المفتوحة؟ أم هو أقرب إلى مجتمع "مجرد" مُتَمعْير في الذهن دون مصداق خارجي؟ هل هو متحيّز في جغرافيا معينة؟ أم متمرد على قانون التربة متماهي مع قانون الفكرة ؟ هل هو ذلك الامتداد الاجتماعي الذي تترعرع فيه المقاومة ؟ أم مجرد ترفع لفظي لاحتواء الأفكار المضادة للمقاومة والموجودة على الأرض فعلًا؟ هي أسئلة كثيرة تتناسل مولّدة إخوتها دون جواب شافٍ يغلقها، أو حتى يقطع الطريق أمامها.

سنحاول في ما يلي تجاوز سقف الإعضال التشخيصي لـ"مجتمع المقاومة" لبحثه كما لو أنه موجود اجتماعي أصيل، له نفس مفاتيح باقي المجتمعات، فنخصص (المبحث الأول) لمناقشة موائز هذا المجتمع بشكل مُتَمعْير، قبل أن ندخل في تفاصيل آليات تحصينه من جهة استدخال ميكانيزما المُدخَلات والمُخرَجات الاجتماعية (المبحث الثاني) ومن ثم الانتقال إلى الرؤية الكليانية التي تساعد في التحصين (المبحث الثالث).

المبحث الأول: ماهية مجتمع المقاومة ومدياته:

عمد الشيخ المطهري إلى بحث إشكالية المجتمع هل هو موجود أصيل أم موجود اعتباري لا حقيقة خارجية له؟ وبعد عرضه للنظريات الأربع المتعلقة بطبيعة المجتمع مال إلى النظرية الثالثة القائلة بأصالة الفرد وأصالة المجتمع على السواء، مصرحًا بأن "***الآيات القرآنية الكريمة تؤيد النظرية الثالثة، ولقد سبق منا القول بأن القرآن لم يذكر هذه المسائل في إطار البحث العلمي أو الفلسفي وإنما يذكرها بوجه آخر، والذي يستنبط من الدراسة القرآنية للمسائل الإجتماعية هو تأييد النظرية الثالثة. فالقرآن يرى للأمم (المجتمعات) مصيرًا مشتركًا، وصحيفة أعمال مشتركة، ويرى للأمة إدراكًا وشعورًا وعملًا وإطاعة وعصيانًا. ومن الواضح أن الأمة لو لم تكن موجودة بوجود عيني حقيقي لم يصح افتراض المصير والفهم والشعور والطاعة والعصيان لها. وهذا يدل على أن القرآن يؤيد وجود نوع من الحياة للمجتمع هي الحياة الاجتماعية، فالحياة الاجتماعية ليست مجرد تمثيل واستعارة بل هي حقيقة واقعية، كما أن الموت الاجتماعي حقيقة بدوره أيضًا***".[1] فالروح الجماعية هي التي تشكل اللحمة العقلية للقول بالأصالة للمجتمع.

في الواقع إن مفهوم الروح الجماعية وإن كان لا يخلو من رؤية متعالية إلا أنه يتحرك ضمن تفاصيل فيزيقية تتوافق مع دائرة الرابطة الاجتماعية التي صاغها السوسيولوجي الفرنسي إميل دوركهايم، والتي لا تتركز إلا على أساس أخلاقي وقيمي.

فالروح الجماعية التي تؤدي إلى القول بأصالة المجتمع هي نفسها ميكانيزما الرابطة التي يحدث توافق حولها بين أفراد المجتمع، بمعنى أنها إرادية لا إكراهية وإلا فإن أي مجتمع يمكن أن ينهار في غياب هذه الرابطة. صحيح أنه قد يتم قمع الإرادات الاجتماعية بترسانة قانونية وسياسية معينة إلا أنه لا يمكن أن يؤدي بالضرورة إلى بناء مجتمع سليم، بقدر ما هو أقرب إلى تدبير أزمة اجتماعية محتقنة، سريعًا ما تتكشف بانهيار النواة الصلبة للهرم السلطوي.

فإذا ما تطرقنا إلى سقف موضوع البحث أي مجتمع المقاومة فسوف نخرج بمميزين كبروبين:

[1] - الشيخ مرتضى مطهري: المجتمع والتاريخ، الصفحتان 29 و 30.

- المميز الأول أن مجتمع المقاومة من جهة أنه قائم على تكميم لأفراد يفترض بأن إرادتهم توافقت على العيش ضمنه، فإنه يتحوّز روح جماعية فرعية في قلب روح جماعية عامة هي عين المجتمع اللبناني.
- المميز الثاني هو أنه مجتمع قائم على تحدي مواجهة التهديدات الاستعمارية والاستعلائية الراغبة في النيل منه، مما دفعه إلى أن يلملم تفاصيل "مجتمع المخاطر" إلى بنيته الأساس كما طرحها السوسيولوجي الألماني أورليش بك، أي مجتمع قائم على وعي مخاطري أساسي يجعله يتخذ مجموعة من الإجراءات الوجودية مختلفة تمامًا عن بنية المجتمع الصناعي أو ما بعد الصناعي. وواقعًا فإن مجتمع المقاومة عندما ينظر جنوبًا يرى عدوًا متربّصًا به، وعندما ينظر شرقًا يرى مجموعات إرهابية تستهدفه في الأراضي السورية، وعندما ينظر جوّانيًا في المجتمع اللبناني يكتشف أن ثمة تيارات سياسية تستهدفه كما لو أنها ذراع لسياسات خارجية عدائية.

فالروح الجماعية هي التي تشكل اللحمة العقلية للقول بأصالة المجتمع وبناء على تصور كهذا نكون أمام مقتضى عقلي جديد يؤدي بالضرورة إلى القول بالأصالة للجهاز العلوي الذي يقوم بتدبير هذه الروح الجماعية. وما دامت غير متمحّضة في الإرادة الإنسانية بوصفها جهازًا تنظيميًا فإنها تكون محكومة بمدار العقل لأنها منفتحة على كل التمثلات الاجتماعية غير متقيدة بها. فتأتي أصالتها بالضرورة من جهة أخذها بمجال الروح الجماعية وضبطها. ليقوم الكائن التنظيمي كموجود متشخص مرتفع عن الإنسان الطبيعي وكذا المجتمع على حد سواء، ذلك أنه عندما يحدد الروح الجماعية التي يشتغل على ضبطها فإنه يرتفع إلى مقام التشخص الذي يميزه عن غيره من الكائنات التنظيمية.

إن مجتمع المقاومة يستجمع حقيقتين قائمتي الذات، لكن تعيش تضايفًا وجوديًا، وتراتبية في الأولويات.

فهو مجتمع جزئي من جهة سقف الاجتماع الدولتي العريض يحمل نفس المؤثرات والتأثرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الدولتية، وهو من جهة أخرى مجتمع متكامل الذات في سقف ميزته "المقاومة" التي تتحرك أيضًا ضمن مؤثرات اجتماعية واقتصادية وسياسية بصفتها تلك، والتي ترتكز على بنية فكرية مقاومة قد تتقاطع أو تتناقض مع باقي المكوّنات الاجتماعية الدولتية.

مما يجعل من هذا المجتمع مركبًا اجتماعيًا مضافًا إلى تركيب اجتماعي أساسي يتشكل منه المجتمع اللبناني، وهو من حيث هذه الخصيصة يضيف مطالب اجتماعية جديدة تضاف إلى غيرها من المطالب الاجتماعية المشتركة، ويحمل انتظارات تتقاطع في جانب مع المجتمع الكبروي وأخرى تتمايز عنه بالضرورة، لوقوع المائز في البين.

يقول سماحة الشيخ نعيم قاسم بهذا الصدد "***إن المقاومة بالنسبة لنا هي رؤية اجتماعية بكل أبعادها، فهي مقاومة عسكرية، وثقافية، وسياسية، وإعلامية. هي مقاومة الشعب والمجاهدين. هي مقاومة الحاكم والأمة. ومقاومة الضمير الحر في أي موقع كان. ولذلك كنا ندعو دائماً لبناء مجتمع المقاومة ولم نقبل يوماً بمجموعة المقاومة، لأن مجتمع المقاومة يحمل الاستمرارية.***" [2]

فحزب الله سعى إلى خلق مجتمع المقاومة مستفيدًا من تجارب السابقين، مجتمع مرتبط بخط الأنبياء والمرسلين، ليتحول إلى موجود اجتماعي "مستمر" يمانع على جميع المستويات الإنسانية، مجتمع مركب أصيل له نفس أصالة المجتمع الكبروي.

---

[2] ـ الشيخ نعيم قاسم: مجتمع المقاومة – إرادة الشهادة وصناعة الانتصار، صادر عن معهد المعارف الحكمية للدراسات الفلسفية والدينية، الطبعة الأولى سنة 2008، الصفحة الثامنة.

ولهذا فله مداخل مطلبية أساسية ومداخل مطلبية فرعية تحتاج إلى مُخرَجات تتوافق مع السقف المطلبي، ذلك أن صناعة سياسة ناجحة ولو وفق السقف المنظومي تستلزم تطابقاً بين مدخلات المجتمعات السياسية ومخرجات القرارات السياسية التي يجب أن تتوافق معها لكي تحافظ على منسوب الرضا العام والمقبولية الاجتماعية بوصفها هي الحاضنة الاجتماعية للمقاومة.

والصعوبة المحورية التي يمكن أن يمر بها صنّاع القرار السياسي وصنّاع القرار الحقوقي هي معضلة التحكم في المدخلات وتدوير المطالب الاجتماعية بشكل يسمح بالاستمرارية ليس فقط للمجتمع المقاوم بل أيضًا للتمثلات المقاومة التي تشكل عنوانًا كبرويًا له.

وبما أن المجتمع المقاوم هو مركب أصيل في قلب مركب أصيل آخر هو المجتمع الكبروي، فإنه يكون أمام صنّاع القرار السياسي وصناع القرار الحقوقي التنظيمي تحدّ أساسي في ضبط التراتبيات المدخلية للوصول إلى التحكم في التراتبيات المخرجية، دون أن يقع مساس بدائرة "المواطنة" حتى لا يؤدي الأمر إلى نشوء كانتونات سياسية في قلب المجتمع الكبروي، ولا أن يتم المساس بدائرة "العضوية" في قلب مجتمع المقاومة.

مما يجعل من شبكة تعالقاته مع المحيط الاجتماعي الدولتي تتسع وتتعقد إلى درجات عليا، قد لا تتطابق مع غيره من المجتمعات، وهذا مرجوعه لاعتبارين أساسيين، أنه مجتمع تفصيلي واع بذاته، كما أنه مجتمع تفصيلي واع بمحيطه التكثري.

فعندما تم العمل على بناء وعي اجتماعي بحجم المخاطر التي تحدق بالمجتمع وبشبكة علاقاته، وخصوصًا في ظرفية احتلال صهيوني للأراضي اللبنانية، تم التركيز على مفصلين أساسيين، المفصل الأول هوياتي ديناميكي بطبيعته، والمفصل الثاني رفع منسوب المتابعة لحركة المحيط الداخلي والخارجي على حد سواء.

فمن حيث التأكيد على البنية الفكرية الحركية للمذهب الإمامي الإثنى عشري في إطار مدرسة ولاية الفقيه المطلقة تم تمرير مجموعة من البنى الفكرية العقائدية وديناميةحركيتها في أرض الواقع. حيث لم يعد مسموحًا تأصيل الاعتقاد والاكتفاء بالسقف الإيماني بعيدًا عن الفعل الإيجابي في الواقع الخارجي، بل إن نجاح الثورة الإسلامية في إيران، ودخول المنظومة الفكرية العقائدية حيّز النفاذ إلى الفضاء العمومي بمختلف تفاصيله، تأثيرًا وتأثرًا، جعل أوجد أنموذجًا حضاريًا إماميًا يتجسد على الأرض مجددًا ليشكل "بوصلة" فكرانية تتحرك أمام تعقيدات الواقع الخارجي.

وبالفعل التقطت المقاومة الإسلامية اللبنانية هذا الأنموذج وسعت إلى تفعيله وفق مقاييس لبنانية تتواءم مع الطابع التعددي للدولة، مهندسة المشهد المحلي بالتمثل الصغروي للتجربة الإسلامية الإيرانية. مما فتح كوة تعالقية جديدة مع المحيط الدولي في فترة مبكرة، ترعرعت مع أنموذج حزب الله في لبنان الذي نقل الحاضنة الطبيعية للمقاومة إلى سقف تداولي في الوعي يستدخل كل المعطيات الآتية من المحيط الكبروي، وطبعًا أمام تعقد شبكة التعالق تعقدت المخرجات الاجتماعية لتولد إطارًا مفاهيميًا خاصاً تم توصيفه بـ"مجتمع المقاومة".

إذًا إن هذا المجتمع لم يولد من حجم تشكلاته العضوية والفكرانية وحسب بقدر ما تولد من حجم التحديات المحيطة به وآلية التصدي لهذه تحديات، مما رفع منسوب الوعي الاجتماعي إلى أقصاه، لتصبح ثمة تداولية خاصة في الفعل الاجتماعي ترتسم على الأرض، وتسمح بحركة انسيابية خاصة ليس مرجوعها إلى تراتبيات اجتماعية ولا إلى تقطيع شرائحي، بقدر ما صارت الحركة مرتهنة إلى معامل القرب أو البعد من الوعي الكلياني المقاوم، وفي

هكذا مجتمع يصير التوضيب الآلي ممتنعًا، لأنه يتوافق في خصائصه العليا مع دينامية المجتمعات الصناعية الموسومة بالانفتاح.

حيث إن الخطاب السياسي الفوقي يجب أن يتماهى مع أصل البنية السلوكية الاجتماعية، دونما جنبة إكراه أو انسداد. يقول سماحة الشيخ نعيم قاسم " ***هذا الأداء في الخطاب السياسي يعمّم موقف الحزب، ويثقف جمهوره بمبرراته وأبعاده، ويحقق المصداقية العملية التي تظهر تباعًا من خلال التطورات. فالمناصرون فضلًا عن الأعداء يصدقون ما تقوله قيادة حزب الله لأنها عوّدت الناس على الصدق في الخطاب.***". ([3])

ذلك إن معامل الاقتناع والتواصل السليم مع مجتمع المقاومة هما القاعدتان الآليتان المعتمدتان سواء في بنائه أو في سيرورته، مما يجعله يتوافق مع الدائرة المفتوحة للمجتمع، حيث يغيب الإكراه ومنطق التعليمات الدوغمائية التي تتصف بها المجتمعات المغلقة.

ومن هنا حساسية الموضوع، ذلك أن مجتمع المقاومة بوصفه مجتمعًا جزئيًا مفتوحاً داخل مجتمع كلّي دولتي مفتوح، يعرف تركيباً في الانفتاح، ما يؤدي بنا إلى وصفه بأنه مجتمع "سوبر مفتوح" يتحرك بمنطق قراري موحد شكلاً لكنه مختلف مضموناً في قلب فضائه الدولتي، إلا أن منطق بناء القرار الاجتماعي، أو لنقل الفعل الاجتماعي الذي يتحرك على الأرض، يظل واحداً، غفلاً عن تداخل التصورات المعية والضدية في بعض التفاصيل الاجتماعية، والتي يمكن أن تؤثر سلباً على الحاضنة الطبيعية للمقاومة.

ومن هنا تنفتح إمكانية اختراقه من داخل الدائرة الموسعة إلى قلب الدائرة الضيقة، فمجتمع المقاومة بما هو تشكل اجتماعي مائز يحافظ على انسجامه الداخلي دون أن يبحث عن توسيع التأثير الاجتماعي في غيره من التمثلات الاجتماعية الدولتية، فيتحول إلى مجتمع مغلق معياريا على هذا المستوى، لكن المجتمع الدولتي الموسع لا يستطيع أن يتحرك إلا باستبطان كل التمثلات الاجتماعية الدولتية ليتحول إلى مجتمع مفتوح معيارياً على هذا المستوى.

إن الإعضال الأساسي هو أن مجتمع المقاومة مجتمع مفتوح داخليًا ومفتوح على محيطه أيضًا، لكن إغلاقه يهم دائرة "الوعي المقاوم" وحدها، دون غيرها من أبواب "الوعي الاقتصادي" أو "الوعي السياسي" أو "الوعي الاجتماعي" التي تظل عبارة عن بوابات مفتوحة دائماً. مما يؤدي إلى تيسر تأثير المجتمع الدولتي في قلب المجتمع المقاوم، دون أن يعمد هذا الأخير إلى الانفتاح الهوّياتي الداخلي على أصل المجتمع الدولتي، فأقصى ما يحرص عليه هو الحفاظ على نبرة حوار اجتماعي هادئ. (لاحظ الرسم أدناه)

[3] - الشيخ نعيم قاسم: ن.م الصفحة 95.

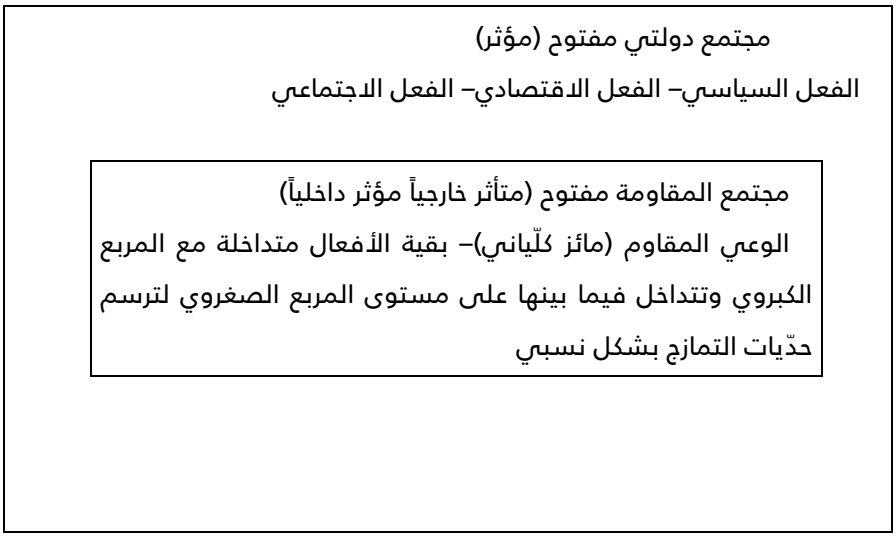

إن مجتمع المقاومة يضطر إلى بناء حركة تعالقية محسوبة على أساس الخيار العقلاني الذاتي الفردي، ويناضل من أجل أن يوقف حركة التأثير السلبي على أصل مجتمعه، لكن هذه العملية السياسية قد تعاني من مطبات توافقية كثيرة، قد لا تقدم خدمة على المدى البعيد لمعامل "التحصين" المرجو أو الفعال.

فالمستدخلات الاجتماعية الكبروية تظل متحركة بانسيابية، قد يقف البناء السلوكي المقاوم أمامها على المستوى التشخصي لكن لن يعرقل مسيرتها الاجتماعية أبدًا، وهي بطبيعتها تتحرك خارج سياج القرارات السياسية أو التدبيرات الكبرى للمجتمع الصغروي، مما يمكنها من أن تمارس عملية "كي الوعي" بشكل هادئ ومضطرد في نفس الآن ويحدث تغيرات جوهرية في المدى البعيد.

إن هذه المستدخلات ليست قانوناً كونياً يتعذر مواجهته إلا بمعجزات بقدر ما هي ثمار تشكلات اجتماعية مختلفة تتحرك في بيئاتها الخاصة، وترسم معالم أولويات تجد لنفسها قنوات رسمية تقوم بتطويعها إلى أن تتحول إلى ثقافة اجتماعية كبروية، تبحث عن الهيمنة في قلب الهويات التحتية المختلفة عنها.

ومن هنا يقوم أمام الجهاز التنظيمي المقاوم تحد أساسي ألا وهو تحويل الهوية المقاومة إلى ثقافة عامة، تتأصل على تليين المائز وتصليب المشترك. ليتيسر له التحول من مجتمع مقاوم صغروي ذي تفصيلة انغلاقية على مستوى الوعي المقاوم إلى مجتمع دولتي ذي تفصيلة انغلاقية على نفس المستوى، برسم منظومة فكرية موحدة خارج المائز الإيديولوجي، وهذا عين ما أسميناه بـ"تليين" المائز، وتصليب المشترك العقلاني.[4]

فدائرة التأثير تخرج من داخل المجتمع الجزئي لتتحرك بفاعلية في داخل المجتمع الكلي، لتساعد في هندسة الفعل الاقتصادي والفعل السياسي والفعل الاجتماعي داخله بالذات، حتى نكون أمام حركة جدلية ولسنا أمام حركة اتجاه واحد من الخارج إلى الداخل وحسب.

إن النضال بمجمل أشكاله يمكن أن يساعد في هذه الاستراتيجية لكنه لن يكون هو مضمونها، بقدر ما يكون حاملاً لثقافة استراتيجية جديدة تتوافق مع أرضية الحراك التي يناضل داخلها، والأهم من ذلك أنها تتوافق مع خطوات تحصين المجتمع الجزئي من سيولة التأثيرات.

[4] - لمزيد من التوسع بخصوص هذه النقطة بالذات المرجو الرجوع إلى بحث "المقاومة وتدبير المتوحد" المنشور بموقع شاهد نيوز.

المبحث الثاني: آليّات التحصين على أساس المدخلات والمخرجات الاجتماعية:

سوف نعمل ابتداء على الاستفادة من أفكار المفكر الأمريكي دايفيد إيستون، على أن نلتزم بإجراء مناورة سيبرنتية لتقويم بعض التصورات وتنقيح ما يتواءم فعله في مفروض البحث.

استفاد المفكر إيستون من أبحاث الاقتصادي فاسيلي ليونتييف الذي عمل على رسم قانون النظام الاقتصادي وكيف يتفاعل مع محيطه بأن أكد على مُدخَلات ومُخرَجات يعمل النظام على ضبطها وتصويبها وإخراجها في ثوب قرارات اقتصادية تتواءم مع المحيط الذي يشتغل فيه هذا النظام، فعمد الفقيه إيستون على تطبيق نفس التصور على "النظام السياسي" موضحاً أنه كآلية منظومة يكون عرضة لمدخلات ومخرجات.

فالمدخلات لا تخرج عن اثنتين إما مطالب اجتماعية وسياسية تهدف إلى إلزام المسؤولين السياسيين القيام بها، أو دعم للنظام السياسي أو الفاعلين السياسيين به.

وخطورة المطالب أنها تكون في الغالب متناقضة لأنها ثمرة صراع اجتماعي واقتصادي بين الطبقات الاجتماعية أو الشرائح المهندسة للنظام السياسي، مما يؤدي في الغالب إلى إثقال كاهل النظام السياسي بها volume stress، مما يؤدي بالضرورة إلى ضبطها وتقليصها إلى الحجم الذي يتوافق مع قدرة النظام السياسي. [5]

وقد حدد الفقيه إيستون ثلاث مسلكيات لضبط كمية المطالب: أولها، وظيفية التعبير عن المطالب حيث يعمد النظام السياسي إلى رسم مسلكيات عرض المطالب وفق دوائر محددة. ثانيها، ضبط هذه المطالب حيث قسّم آلية الضبط إلى آلية بنيوية وآليّة ثقافية، وفي إطار الآلية البنيوية يعتمد النظام السياسي أبواب صغيرة تقوم بفرز المطالب يحرسها كائن تنظيمي مختص gatekeepers كما الأحزاب السياسية والبرلمانات والنقابات وجماعات الضغط، التي تعمد إلى تمرير المطالب الأكثر إلحاحاً والتخلي عن غيرها التي يمكن إرجاء النظر فيها الى وقت لاحق، وإن كان النظام السياسي قد يعمد إلى استباق المطالب الشعبية وعرض مطالب بينية ومن داخل النسق الحكمي سواء لإرضاء القاعدة الشعبية أو كسب أصوات ودعم مضاعف من قبله يسميه إيستون "withinputs" المدخلات الجوانية. أما الآلية الثقافية فتتأصل على القيم والأخلاقيات الاجتماعية التي تعمد بدورها إلى الحد من المدخلات سواء من حيث مضمونها بوصفها مطالب لا أخلاقية أو غير عقلانية، أو من حيث شكلياتها بوصفها نبذ للعنف المادي أو الرمزي بحيث أن المطالب يجب أن تتوافق مع أخلاقيات في العرض قبل بحث مضمونها.

ثالثها، التقليص من المطالب التي بتوسطها يتم لملمتها ووضعها ضمن قنوات موحدة، فإذا تشابه الكثير من المطالب توضع تحت كتلة مطلبية موحدة، لكي تسهل عملية تدبيرها.

أما المدخل الثاني الذي يتمثل في الدعم فإنه ينقسم إلى ثلاثة إما دعم للمجموعاتية السياسية أو دعم للنظام السياسي برّمته أو دعم للفاعلين السياسيين به.

بالطبع تترتب على المدخلات مخرجات أساسية للنظام السياسي في شكل قرارات ذات إلزامية بوصفها قواعد قانونية، أو تصرفات سياسية استجابة للمطالب.[6]

إلا النظام السياسي يكون محتاجاً في جميع الأحوال إلى شبكة تواصلية موسعة ومنوعة، حتى يسهل عليه تمرير المدخلات والتحكم بها وإلا فإنه سيتحول إلى كائن غير شرعي بوصفه عاجزاً عن تدبير المطالب الاجتماعية والسياسية.

---

[5] - Roger Gérard Schwartzenberg : sociologie politique, éditions Montchrestien 1977, pp 120 – 122.

[6] - لمزيد من التوسع يرجى الرجوع إلى المرجع أعلاه وخصوصاً من الصفحة 120 إلى الصفحة 126.

نكتفي بهذا القدر لنعود إلى صلب الموضوع. عندما نعي بأن أي مجتمع يتقدم بمطالب ويمنح دعمًا، وأن ميكانيزمات تدبيره ومخرجات النظام يجب أن تتوافق إلى حد ما مع سقف المدخلات، فإننا في المقام التشخيصي نكتشف أن مجتمع المقاومة يحمل صفة تركيبية فهو من جهة مجتمع جزئي ضمن مجتمع كلي له نفس المطالب الكلية، وهو من جهة أخرى مجتمع متميز له مطالبه الخاصة بوصفه حاملًا لهذه الميزة، مما يؤدي بالنتيجة إلى تحمّل الإطار التنظيمي المقاوم لشحنتين مطلبيتين دفعة واحدة، يتناسب أن يتوفر على مخارج لها حتى يحافظ على منسوب " الدعم " بوصفه أحد مكونات المدخلات.

إلا أن الإطار التنظيمي بوصفه صاحب آلية تدبير في مجتمع المقاومة من جهة مائزها، ليس إلا مكونًا سياسيًا ضمن الإطار الدولتي فيما يتعلق بسقفه الاجتماعي الموسع، مما يؤدي إلى خلق فتنة إثقال الكاهل على المستوى المطلبي.

وما نقصده بفتنة إثقال الكاهل هو أنه لسنا أمام تزاحم المطالب الذي يظل طبيعياً، بل نقصد الخلط في المطالب الموجهة إلى الإطار التنظيمي بين الرزمة المطلبية المائزة والرزمة المطلبية المشتركة[7]، فيقف التنظيم أمام أزمة في تدبيرها داخليًا، مما يؤدي إلى مخرجات غير متوافقة مع هذا الخلط تعاني من تأزّم في التولّد، تؤدي لاحقاً إلى تضعضع المدخل الأساسي الثاني ألا وهو الدعم.

فالإطار التنظيمي الذي يجب عليه أن يتماهى مع مجتمع المقاومة يحتاج إلى أطر تدبيرية مغلقة ذات ميكانيزمات مستقلة عن بعضها البعض[8] تلعب دور الحصر والتقليص وخلق القنوات الطبيعية للمطالب الاجتماعية، ليتحول الشق التشاركي في الإطار التنظيمي الى إحدى قنوات تمرير الرزمة المطلبية المشتركة إلى قلب النظام السياسي الذي عليه أن يخرج بقرارات وتصرفات سياسية، ويتحوّل في شقه البنيوي إلى آلية ضابطة هي التي تخرج بالقرارات والتصرفات المتوائمة مع الرزمة المطلبية المائزة. على أن يتحول الشق التشاركي في الإطار التنظيمي بوصفه مستوعبا لدينامية الأثر والمؤثر إلى حارس أساسي the essential gatekeeper هو من يقوم بفرز الرزمة المطلبية المشتركة وهو من يرسم قنوات مرور الرزمة المطلبية المائزة، لكي يتسنى للإطار التنظيمي تصريفها وفق الطرق المثلى، والكل في إطار ضمان استمرارية المنظومة المقاومة جوانياً.

[7] ـ نقصد بالرزمة المطلبية المائزة تلك المجموعة من المطالب المتأتية من صفة المقاومة المنجرة إلى المجتمع، والرزمة المطلبية المشتركة هي تلك المجموعة من المطالب المتأتية من صفة المواطنة،

[8] ـ على هذا المستوى يظل من المناسب التركيز على أنه لا يجب أن نتفاجأ من تلك الطلبات التي ترفع بضرورة تحول حزب الله إلى مجرد فاعل سياسي واقتصادي في المجتمع اللبناني، فهذه الطلبات لا تحتاج إلى استجابة حزب الله لأن هذا التوقع هو أقرب إلى الجنون من العمل العقلاني الذي يحكم الفضاء العمومي لأي مجتمع، بقدر ما أنها تتحول إلى معامل ضغط نفسي سياسي على الحزب لكي يمنح البعد الحزبي فيه مجالا أوسع، يؤدي تحت فعل زحام تدبير المدخلات الاجتماعية إلى فقدان قاعدة الدعم الاستثنائية التي يتلقاها في مجتمع المقاومة، مما يؤدي إلى تهاتر أصل تأسيسه الجهادي مع الوقت.

مميزات الرزمة المطلبية المشتركة والمائزة:

يصعب في الواقع رسم خط فاصل بين الرزمة المطلبية المشتركة، والرزمة المطلبية المائزة، لأن الطلبات حتى لو تنزلت إلى الحد الإنساني البسيط تكون حاملة لتفصيلة مائزة، ما دامت المقاومة جاءت عنوانًا للعدالة الاجتماعية، وتجاوز الظلم والحيف.

لكن هذه الصعوبة متأتية من جهة ملاك الطلبات لا من جهة موضوعها، أما إن اعتمدنا "موضوع" الطلبات فإنه يتيسر تحديد وفق أي رزمة تندرج، فالطلبات المرتهنة للسياسات العمومية الدولتية تدخل ضمن الرزمة المطلبية المشتركة، وتلك المرتبطة بالسقف المقاوم تظل رزمة مطلبية مائزة، وهذا التحديد يظل أوليًا لأن السياسات العمومية قد تنقلب إلى معامل فرملة للإطار التنظيمي المقاوم، مما يجعل حتى الرزمة المطلبية المشتركة في بعض الأحيان ذات أثر مائز، وتقع تحت التصنيف الثاني بالتبعية أو وفق قاعدة الارتداد. مما يجعل الرزمات المطلبية تنقسم واقعياً إلى رزمة مطلبية مشتركة ورزمة مطلبية مائزة ورزمة مطلبية مائزة ثانوية، اعتماداً على قاعدة "درجة الأثر" على الخط المقاوم غفلاً عن ارتباط الرزمات المطلبية بالسياسة الدولتية من عدمها. ومن هنا تتحقق معضلة أساسية وهي كيفية ضبط المدخلات وتوضيبها وفق خصائصها، مع الحفاظ على مدخلة "الدعم" مرتفعة ومستمرة.

هناك مسلكيتان أساسيتان تسمحان بهذه العملية، أولاهما ما أسماها الفقيه إيستون بالمدخلات الجوانية، أي أن الإطار التنظيمي يعمد إلى استيعاب المقصد الحيوي لبعض المطالب الاجتماعية فيبادر إلى طرحها وخوضها تلقائياً، قبل صيرورتها مطلبًا اجتماعيًا، لأنها تساعد في رفع منسوب الدعم واستمراريته، كما أنها تساعد في تأسيس وعي حركي تدبيري يتوافق مع المجال الاجتماعي الذي تتحرك فيه.

لكن ما نريده في مفروض البحث هو أن الإطار التنظيمي يمكنه أن يحيّز هذه الآلية في سقف الرزمة المطلبية المائزة الثانوية، من جهة أنها موضوع تقع تحت سقف الرزمة المطلبية المشتركة ومن جهة أثرها لكونها مرتبطة بخط المقاومة وبالتالي الرزمة المطلبية المائزة، ولكن نظرًا الى اختلاف منظومات الوعي قد لا يستطيع المواطن العادي استيعاب تعقد أصل المطلب وأثره على المقاومة في نفس الآن، وقد لا يكتشف مثل هذه الرابطة، في حين أن الإطار التنظيمي هو الأقدر على تركيب قراءة كهذه وبالتالي يظل مهمًا بالنسبة إليه أن يسابق إلى رسمها كمطالب حيوية يبادر إلى حلحلتها قبل صيرورتها مطلبًا اجتماعيًا، لأنها تساعده في استباق خطر احتقان اجتماعي مستقبلي وفي نفس الآن يحافظ على منسوب الدعم قائمًا ومرتفعًا لأن العضو الاجتماعي سيكتشف أن الإطار التنظيمي يحس به ويحس برغباته ويفقه مكنوناته مما يجعل من التمثيلية مدركة بين طرفي العلاقة على أساس اليقين الموضوعي.

أما المسلكية الثانية وهي الأعمق أثرًا فتتأتى في رسم حدّيات التعايش داخل مجتمع المقاومة بين إطار المواطنة وإطار العضوية، على أساس اختلاف واقع حتماً في آلية الحراك في كليهما.

فإطار المواطنة خلال الألفية الثالثة تحول إلى فضاء اجتماعي مفتوح، وتنازعي، لا يقلق من "بسيكولوجيا" التعولم بقدر ما يراها من كمالات الوجود الإنساني التمدني، مما يؤدي بالتالي إلى توسع شبكة "المطالب الاجتماعية" إلى ما فوق حد الكائن الدولتي، وهو من أخلاقيات الفضاء العمومي التي تهدد كل تمثيلية سياسية لا تتوافق مع هذا السقف. بخلاف سقف العضوية الاجتماعية حيث يرتهن الفرد إلى شبكة القيم والثقافة

الاجتماعية الراكزة في جغرافيته، ومنها يرسم مطالبه عالمًا بحدودها ودائرة فعاليتها في الواقع، فلا يكون منتجًا لإثقال الكاهل المطلبي لأن تضامنه يكون آليًا.

ويخلص إميل دوركهايم في مقام بحثه آليات الترابط الاجتماعي بين المجتمع ما قبل الصناعي والصناعي إلى أن العمل الجماعي في المجتمع الصناعي يظل حصيلة ظروف الشخص المتردية، وهذه ناتجة أيضًا عن البون الشاسع بين مستوى التمايز الإجتماعي ومستوى الوعي أو الوجدان العام أو الضمير الجمعي ويرى أن العمل الجماعي هو جواب مباشر نسبياً للتنظيم أو التفكك الإجتماعي في جميع المجتمعات،[9] بمعنى أن العمل الجماعي يعرف وجودًا سواء في الوضع الروتيني أو في الوضع غير الروتيني، لكن المنبنى النفسي يظل حاضرًا بقوة حيث يرى المستضعف أنه خارج دائرة الإهتمام، بل أن الرؤية العامة مؤسسة على تهميشه بالأولى.

فإن تحرك في الوضع الروتيني فإنه يلعب دورًا توطيديًا لحركة الأفراد داخل المجال الاجتماعي ويحافظ على القيم العليا المتفق عليها، أما في الوضع غير الروتيني أي عند اختلال العدل الاجتماعي يختلّ أيضًا تقسيم العمل الذي يشكل أساس التضامن بين النظائر، ويضعف الوجدان والشعور الجمعي، ولا يوجد في المقابل ضمير جمعي جديد، فتظهر حينئذ ما يسميها هو الأنومية اللامعيارية، مثل هذا الوضع ينجم بصورة خاصة في الظروف الانتقالية، قبل أن يتشكل وعي جديد مبني على وحدة المصير والتضامن المتبادل (التضامن العضوي)، بعد زوال الوعي التقليدي المبني على التضامن الآلي. وهكذا فإن الأشكال غير العادية للعمل الجماعي هي حاصل سخط الأفراد وسعيهم وراء المصالح الآنية، الناتجة عن تلاشي تقسيم العمل الاجتماعي.[10]

ففي ظل العولمة التي " تقود تدريجيًا إلى تعميق الترابط العضوي على حساب الترابط الآلي، وإلا كيف يمكن لنا أن نفسر تواري التباين اللغوي والمذهبي والقومي في أوروبا بشكل واضح رغم العمق التأريخي له لصالح ترابط عضوي يتطور تدريجيًا عبر آليات الإتحاد الأوروبي،"[11] يظل التخوف قائماً ويحتاج إلى تعاط جدّي مع المتحولات الاجتماعية اللبنانية ما دامت القاعدة العميقة للعولمة هي أنها تنحو نحو تقليص الدور الآلي في المجتمعات ونحو مزيد من العضوية". بناء على ما سبق فإن فرضيتنا في هذه الدراسة هي: كلما تزايدت الروابط العضوية بين الدول والمجتمعات العربية مع الدول والمجتمعات غير العربية تراخت الروابط الآلية بين العرب ليفتح ذلك مجالًا أوسع للتفكك والذوبان في أنساق غير عربية" [12]

فعندما اعتمد الباحث وليد عبد الحي مقياس كيرني أو مقياس كوف لدراسة درجة العولمة في بعض الدول اكتشف أن لبنان مع عشر دول عربية تقع ضمن الدول "متوسطة العولمة" [13] وجنبة العولمة السياسية هي الأكثر تأثيراً من غيرها من العولمات الاقتصادية والاجتماعية التي تظل ضعيفة مبدئياً، إلا أن لبنان يحتل رغم ذلك وفق مقياس كيرني الترتيب 32 دولياً فيما يتعلق بالعولمة الاجتماعية، مع لحاظ أن الأساس المعتمد وفق هذا المقياس فيما يتعلق بالعولمة الاجتماعية هو مؤشرات الاتصال الشخصي الذي يوزن بأربع نقاط موزعة على المؤشرات

---

[9] - مسعود أسد اللهي: الإسلاميون في مجتمع تعددي، ترجمة دلال عباس، عن الدار العربية للعلوم ومركز الإستشارات والبحوث، سنة 2004، الصفحتان 56 و 57.

[10] - مسعود أسد اللهي: ن.م الصفحة 58.

[11] ـ وليد عبد الحي: انعكاسات العولمة على الوطن العربي، عن الدار العربية للعلوم ناشرون، سنة 2011، الصفحة 14.

[12] ـ وليد عبد الحي: ن.م الصفحة 15.

[13] ـ وليد عبد الحي: ن.م الصفحة 28.

الفرعية التالية: الاتصال الهاتفي (نقطتان)، والسفر إلى الخارج والسياحة الأجنبية (نقطة)، وتحويلات العاملين في الخارج (نقطة).

ومؤشرات التيكنولوجيا ولها أربع نقاط موزعة على المؤشرات الفرعية التالية: عدد مستخدمي الأنترنت (نقطتان)، وحاضنات الأنترنت (نقطة) وخادمات الأنترنت (نطقة واحدة).[14]

أما وفق مقياس كوف الذي يجعل للعولمة الاجتماعية مؤشراً يصل إلى 39% ينقسم إلى ثلاثة فروع هي: الاتصال الشخصي وتدفق المعلومات والتقارب الثقافي، فإن لبنان يقع في الترتيب 41 عالمياً،[15] متقدمة بذلك على غيره من الدول العربية.

هذه المؤشرات رغم أنها تنبني على معطيات ربما لا تفيد كثيراً في فحص درجة التعولم في المجتمعات، إلا أنها تضعنا أمام حقيقة درجة الانفتاح على العالم وفق سهولة التنقل وحركة المعلومات من وإلى، والتي تحمل متغيرات أساسية للمجتمعات المعنية، وحيث إن العولمة كما أكد الباحث عن حق، تؤدي إلى تفتت المعامل الآلي في الحراك الاجتماعي لفائدة البعد العضوي كما حدده السوسيولوجي الفرنسي إميل دوركهايم، مما يجعلنا نعود إلى مجتمع المقاومة بكثير من التحديات التي يعيشها الآن وهنا.

ذلك أن مجتمع المقاومة بما هو مجتمع مركب مزيج بين السقفين، وذلك أننا إذا ما تنزلنا إلى فيزياء هذا المجتمع نكتشف تواجد كلتا الثقافتين جنبا إلى جنب، ونلملم الصفتين في نفس الوقت، فإنه يقع على عاتق الإطار التنظيمي بناء وعي اجتماعي جديد مركب من نفس السنخية، موضّحًا بأنه على مستوى المواطنة هو إطار تمثيلي سياسي إلى جوار باقي التمثيليات السياسية المتواجدة، وعلى مستوى العضوية هو إطار تمثيلي حضاري قادر على تدبير المطالب الواقعة تحت سقفه دون رجوع إلى مؤثرات خارجية سياسية.

فخلق الوعي التحتي الاجتماعي هو الضمانة الأساسية والنهائية للمحافظة على دائرة الدعم واستمرارية فكرة المقاومة بوصفها لحمة حضارية تقف في وجه التمدد العولمي، لكن بخلفية عولمية لا بتأصيل محلي وحسب، ما دامت هي طريق مفتوح في جميع الاتجاهات وليست حكراً على جهة دون أخرى.

المبحث الثالث: آليّات تحصين مجتمع المقاومة دولتيًا:

عرفت المئة سنة الأخيرة تحولًا أساسيًا في ديناميات تكون المجتمعات وسيرورتها وكذا صيرورتها، بعد دخول التكنولوجيا على خط البناء الأساسي للحياة الاجتماعية، مما أدى إلى وقوع تفكك قد لا يتوافق مع الأطر التأريخية.

أمام هذه المتغيرات لم يعد الضبط بما هو آلية قهرية فعالًا، ولا عاد من الممكن التحكم في تسييل المعلومات الموجبة دون غيرها السالبة، وهو انفتاح كّلياني يجعل المجتمع، أي مجتمع، يقف أمامه بمقتضى طاقاته الذاتية وقدرة مناعته الخلاقة على حسن التدبر فيه وتدبيره في آن واحد.

[14] ـ وليد عبد الحي: ن.م الصفحة 19.

[15] ـ وليد عبد الحي: ن.م الصفحة 26.

لقد وقع اختيارنا على العهد التكنوتروني– رغم أننا على مشارف عهد رقمي جديد– لاعتبارين، أولهما أن هذا العهد ما زال فعالًا ومستمرًا ولو في رحم العهد الرقمي الجديد، وثانيهما أنه مالك لناصية التدبير الواقعي فعليًا، لأن العهد الرقمي يفتح مجالًا تواصليًا فعالًا، لكنه لا يملك الكلمة على الأرض فعليًا.

فالتسارع التكنولوجي أدى إلى محو مرحلة تأريخية كاملة، حيث جعل الترابط بين الأمم والمجتمعات يتم بسرعة فاقت كل التصورات، ليجعل ما يحدث في منطقة ما، تتابعه منطقة جغرافية تبعد عنه آلاف الأميال دقيقة بدقيقة، مما أدى إلى إعادة هندسة سياسة الفعل والانفعال في كل الشبكات الاجتماعية، وأضحينا أمام مفارقة غريبة وهي أننا أصبحنا في نفس اللحظة التوحدية عالميًا من جهة متابعة الأحداث، أمام مفارقة التشذر الذري في نفس هذا العالم.

يقول زبيغنيو بريجنسكي " ***تكمن المفارقة في عصرنا الحالي أن البشرية أصبحت في وقت واحد أكثر توحدًا وأكثر تجزؤًا، وهذا هو التوجه الرئيس للتغيير المعاصر، الزمان والمكان أصبحا مضغوطين إلى درجة أن السياسة العالمية تعبر عن ميل أساسي نحو الكبر، ونحو وسائل متشابكة للتعاون، والقضاء على الولاءات المؤسساتية والإيديولوجية، في حين أصبحت الإنسانية أكثر تجزؤاً وحميمية مع موائزها ليصير التوتر البيني هو الغالب.***"[16]، وهذه حقيقة لا تحتاج إلى كبير استدلال لأن معاينة الأوضاع العالمية تؤكد ارتفاع منسوب الهوية بمختلف تمفصلات وتجلياتها لتحديد ديناميات الحركات الاجتماعية.

وإذا ما جعلنا هذه الضابطة قائمة بيننا وبين القارئ نكون في مجتمع المقاومة أمام حالة هوياتية خاصة، تتوافق مع المد الهوياتي الذي غزا العالم، إلا أن خصيصتها متحيزة خارج الأطر العامة والمتعارف عليها من إثنية ودينية وحتى مذهبية، بل هي أقرب إلى تأصيل معرفي مضاد يقف على خط التناقض مع المد العولمي، تناطحه في سقف الوجود الإيديولوجي وحسب.

لكنها، كأي تمثل فيزيقي لإديولوجية، تستعين بأدوات عملانية لتصريف تصوراتها، سواء على حد القتال أو على حد التدبير السياسي للفضاء العمومي الذي توجد في إطاره.

وبما أن مفروض بحثنا هو تحصين مجتمع المقاومة فإننا سنكتفي ببحث الجنبة الثانية من الموضوع وهي المتعلقة بتدبير الفضاء العمومي (أو المجال العام)، بشكل يجعل مثل هذا المجتمع محصناً من الحراك العولمي الناقض له بالضرورة.

---

[16] - Zbigniew Brzezinski: between two ages, America's Role in the Technetronic Era, THE VIKING PRESS NEW YORK, 1970, P: 9. "The paradox of our time is that humanity is becoming simultaneously more unified and more fragmented. That is the principal thrust of contemporary change. Time and space have become so compressed that global politics manifest a tendency toward larger, more interwoven forms of cooperation as well as toward the dissolution of established institutional and ideological loyalties. Humanity is becoming more integral and intimate even as the differences in the condition of the separate societies are widening. Under these circumstances proximity, instead of promoting unity, gives rise to tensions prompted by a new sense of global congestion."

مجال واحد وطبقتان:

أوضحنا في ما تقدم أن مجتمع المقاومة هو مجتمع جزئي داخل مجتمع كلّي دولتي، وهذا الأخير جزئي داخل مجتمع كلّي عالمي، ولكلٍ من هذه المجتمعات حركة سيرها، وتعرف انسيابًا في الانفعال بحسب دائرتها، وكذا بحسب قدرتها في الفعالية بخصوص ما يعلوها من طبقة اجتماعية كلية.[17]

لذلك سوف نستعين بإطار مفاهيمي– ليس حاكماً ولا مانعًا لغيره من الأطر المفاهيمية– قائم على تدوير الهرم المعرفي، وفق المجالات التي يناسبه التحرك بها.

إلا أننا نرى من المناسب البدء بتحديد الطبقات وكيفية التعامل لتحصين مجتمع المقاومة، والتي حددنا في ثلاث طبقات مرجوعها إلى مساحة كل مجتمع، على أن نكتفي في هذه الورقة ببحث الطبقة الأولى وهي طبقة مجتمع المقاومة بوصفها مجتمعاً جزئياً دولتياً، وطبقة مجتمع الوطن بوصفه مجتمعًا كليًا دولتيًا، ونرجئ بحث الطبقة الثالثة إلى ورقة مستقلة لما فيها من تداخلات وتعقيدات كثيرة.

الطبقة الأولى: مجتمع المقاومة بما هو هو:

في هرمية التدبير دائمًا ما يتم وضع القاعدة الشعبية ضمن قاعدة الهرم، على أن يعرف ذلك تطابقًا في الأدوار لينتهي بنا الدور إلى رأس الهرم، حيث يقف التنظيم المقاوم بما هو تنظيم أساسي يعمد إلى السيطرة والتنفيذ لمرغوبات القاعدة الاجتماعية.

هذا هو الهرم الاجتماعي المتعارف عليه في المدارس الاجتماعية والسياسية بمختلف أشكالها.

إلا أنه في حالة مجتمع المقاومة لا يمكن الحديث عن معامل سيطرة أو تنفيذ خارج دائرة "القوة الاجتماعية القاعدية" التي تُحّدد بنفسها مَن يمثلها في الفضاء العمومي الخاص بها، مما يضطر التنظيم الى أن يتحرك كما تتحرك الأحزاب السياسية يحاول أن يقنع هذه القاعدة الاجتماعية بمحورية دوره لتحقيق مطالبها. وعلى ذلك فهو لا يكون بالضرورة في رأس الهرم بل في وسطه، لأنه يتحرك مثل أي تمثل سياسي تواصلي مع غيره من التمثلات السياسية لبناء جهاز أساسي حاكم له الأثر الفاعل في داخل مجتمع المقاومة.[18]

هنا ينفتح الإعضال الأساسي لأن هذا التنظيم المقاوم لا يحمل أكثر من دور شريك لباقي التمثلات السياسية داخل نفس المجتمع، مما يجعل من القاعدة الاجتماعية هي الباتة في داخل جغرافيتها.

ولهذا الوضع نتيجتان أساسيتان، أولاهما تسمح بحركة الثقافة السياسية الوضعانية في التوغل عميقاً في المجتمع المقاوم، لأن التوافق يُبنى على الحد الأدنى المشترك دون الحد الأقصى وهو المقاومة.

والنتيجة الثانية، والأهم، هي تجزؤ تدبير الفضاء العام الخاص بمجتمع المقاومة بين مختلف تأثيرات الثقافات السياسية المتحكمة، مما يفتح الباب أمام آليات تدبيرية وضعانية للتحرك جنبًا إلى جنب.

---

[17] - نقصد بالطبقة الاجتماعية الكلية هو عين المجتمع الذي يعلو سابقه درجة، والعلو المقصود هو علو مساحة لا علو قدر، فلسنا رائين إلى المفهوم الكلاسيكي للطبقات الاجتماعية، وبهذا وجب التنويه.

[18] - ذلك أن هذا التنظيم يكون مضطراً إلى بناء شبكة توافقات مع غيره من التمثلات السياسية، التي تكون قريبة من خطه التحصيني، دون أن تكون صاحبة مبادرة في المقاومة بالضرورة.

وذلك أن رأس الهرم الاجتماعي السياسي توافقي بالضرورة، ومبني على اتفاقات أفقية تحمي الحد الأدنى دون أن تعضد الحد الأقصى، وهي حالة طبيعية مرجوعها إلى تنوع الأطر الفكرية المختلفة التي تهندس المشهد السياسي العام.

لكن لهذه الخصيصة أثرًا عميقًا وهادئًا قد يتراخى أثره في الزمن دون أن ينمحي بالمطلق وهو "معامل التعددية الإيديولوجية"، الذي يظل لحامه التوافق دائمًا وأبدًا دون الاتفاق، والذي قد ينفصم في أي زمن استراتيجي جديد.

مما لا يجعل رأس الهرم حاميًا بالضرورة لقناعات "القوة القاعدية الاجتماعية"، ما دامت التوافقات تتم خارج دائرة الاعتبار السياسي للأخيرة، فأقصى ما يمكن التعويل عليه في هذه الأوضاع هو معامل الثقة في "التمثلات السياسية التعددية" وأنها ستختار التوافق حول الأفضل.

لكن معامل الثقة هو معامل متحرك يتأثر بمتحولات المنطقة بالضرورة، ما دام المجتمع نفسه قد دخل الخطاطة العولمية من حيث أراد أو لم يرد.

فيكون الأولى قلب الهرم الاجتماعي داخل مجتمع المقاومة بوصفه ذا مائز معرفي حضاري، وذلك بجعل التمثلات السياسية في قاعدة الهرم، ورفع القوة الاجتماعية القاعدية إلى رأس الهرم، بوصفها صاحبة القرار حقيقة، وهي المخزون الإنساني الأساسي للتنظيم المقاوم، عن طريق خلق "مؤسسة اجتماعية ذات تعبير سياسي" تفتح لها فروعًا في مجمل الدوائر الاجتماعية داخل مجتمع المقاومة لمدارسة خرائطها المطلبية، وتوضيب ما تراه مناسباً لتتحول إلى جماعة ضاغطة على التمثلات السياسية، تساعد الأخيرة في رسم القرارات المناسبة بشكل يحمي المجتمع فعليًا، دون الانطلاق من تصورات مُتمَعيرة بعيدة عن أرض الواقع.

رب قائل بأن قرارًا كهذا هو انتحار جماعي لا محالة، لأنه ما دام مجتمع المقاومة مدخولاً بمجمل التصورات المحلية والوطنية والعالمية فإنه سيتحول إلى معامل "ضغط" ضد مشروع المقاومة.

لكن هذا التخوّف ينهار من تلقاء ذاته إذا ما فهمنا أن الذاكرة الجمعية لمجتمع المقاومة دفعته إلى تبني المقاومة، ليس من جهة أنها الخيار الأوحد للكرامة وحسب، بل من جهة أنها الخيار الأوحد لحماية الحقوق الشخصية للأفراد. فتتحول دائرة الفعالية داخل مجتمع المقاومة إلى "القوة الاجتماعية القاعدية" التي تضغط في اتجاه إنهاء التوافقات البينية، والتي قد تضرب عميقاً إسفيناً للتشذر الداخلي الذي لن يكف عن التوسع في المستقبل.

وذلك أن منبع الحماية هو القاعدة الشعبية داخل مجتمع المقاومة، التي يجب أن تتحول إلى رأس الهرم، على أن يحافظ التنظيم المقاوم على وسطيته، أما الجهاز التدبيري التوافقي فيكون في قاع الهرم، أي أننا أمام هرم مقلوب.

الطبقة الثانية: المجتمع الكلّي الدولتي بما هو مجال فعالية أساسية:

على هذا المستوى نكون أمام تحدٍ أساسي، لأن مجتمع المقاومة لا يمكنه أن يحافظ على مائزيته، داخل وسط تعددي عدائي، لأن المحصلة ستكون هي الاحتقان دائمًا وأبدًا، وتدبير للصراعات البينية داخل هذا المجتمع الكلي، مما يفتح الباب أمام التدخلات الأجنبية لتصريف مصالحها داخل جو الاحتقان هذا.

كما أنه ليس من المستحب بناء توافقات بينية، سريعًا ما تنفصم عند المساس بالأصل الحيوي لكل مائز اجتماعي، وهذا ما نشاهده وما سوف نظل نشاهده.

فيكون حرياً الدخول في هذا المجتمع بجعل المقاومة رأس البناء المفاهيمي التدبيري في قلبه، بمعنى أننا نكون أمام حالة اختراق فعلي جواني، حيث يلزم تفعيل استراتيجية القوة الناعمة تحت أي شرط.

يتم تعريف القوة بأنها القدرة على فعل شيء ومنع الآخر أن تحوز نفس القدرة، فهي تحمل جنبتين إحداهما إيجابية وهي القدرة على فعل شيء تحت الإكراه أو بالإقناع أو الجاذبية، والثانية سلبية تنبني على سلب نفس القدرة عن الغير.

يعرف جوزيف ناي القوة بأنها ***" امتلاك كميات كثيرة نسبياً من العناصر كالسكان، والإقليم الجغرافي، والموارد الطبيعية، والقوة الاقتصادية، والقوة العسكرية، والاستقرار السياسي***"[19] وهي تتكامل جميعًا لتكفل القدرة على فرض التصور ومنع الآخر من الاقتدار عليك، فهي عملية ثنائية لا تقوم إذا انتفت إحدى جنبتيها إلا أنه يعيب على الطرح الصلد للقوة أنه لا يهتم كثيرًا بباقي مصاديق القوة التي أسماها "القوة الناعمة" التي تتقوم على معامل الجاذبية الحضارية وإرادة الغير في التقمص، والتي تظل الأقل كلفة في جميع الأحوال من استعمالات القوة العسكرية.

بالطبع لا يلغي ناي المقدرة العسكرية من المعادلة بقدر ما يريد تطعيمها بالجانب الجذاب فيما أسماه القيم الأمريكية والأخلاق الأمريكية والثقافة الأميركية. ولكن أمام الانسدادات التطبيقية الكثيرة التي وقفت أمام ناظريه لأنه تيقن بأن العالم يكره الولايات المتحدة الأميركية ويكره سياستها، حتى من قِبَل من يحسبون من الأصدقاء، طوّع نظريته إلى سقف ثان أسماه "القوة الذكية" التي تجمع بين القوة الصلدة والقوة الناعمة ضمن الحراك الاستراتيجي والسياسي للولايات المتحدة الأميركية.

إن جوزيف ناي ينطلق من مقدمة أساسية أو لنقل من عقيدة أساسية هي " ***لعل أميركا هي أقوى من أي دولة أخرى منذ الإمبراطورية الرومانية، ولكن أميركا مثل روما ليست قوة لا تقهر، ولا هي عديمة التعرض للعطب والانكشاف، فروما لم تخضع لنشوء إمبراطورية أخرى، ولكنها تداعت أمام موجة من هجمات البرابرة، والإرهابيون المستخدمون للتقنيات الحديثة العليا هم البرابرة الجدد.***"[20] فناي يرى المطابقة في القوة بين الإمبراطورية الرومانية والولايات المتحدة الأميركية، وهذا التشبيه ليس ملتصقًا بعنوان القوة كما قد يتبادر إلى الذهن بل هو أبعد نفسيًا، لأن المطابقة تهم حيثية "الإمبراطورية" بالأساس، و"البربرية" في الأعداء وهو تصنيف قيمي يرتكز عليه ناي للدفاع عن جهاز القوة الناعمة التي يراها الأكثر نفعاً لأنها تقلل من تكاليف الإكراه أو مصاريف الإغراء عن طريق الإغواء.

فالقوة الناعمة ترتكز على ثلاثة موارد هي " ***ثقافته (في الأماكن التي تكون فيها جذابة للآخرين)، وقيمه السياسية (عندما يطبقها بإخلاص في الداخل والخارج)، وسياساته الخارجية (عندما يراها الآخرون***

---

[19] ـ جوزيف س ناي (الإبن): مفارقة القوة الأميركية ـ لماذا لا تستطيع القوة العظمى الوحيدة في العالم اليوم أن تنفرد في ممارسة قوتها ؟ ترجمة محمد توفيق البجيرمي، مكتبة العبيكان، سنة 2003، الصفحة 31 و 32.

[20] ـ جوزيف س ناي: القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية، ترجمة محمد توفيق البجيرمي، الطبعة الأولى سنة 2007 دار العبيكان الصفحة 13.

مشروعة وذات سلطة معنوية أخلاقية). "[21]

وهنا بالذات نرى أنه يبحث كنسق فكري عن حتميات تسد حلقة فكره من البناء القيمي إلى البناء الحركي إلى البناء الوظيفي، وتتكدس كلها تحت مسمى "الإمبراطورية"، والملاحظ على جوزيف ناي أنه لا يهتم بمباني (الثقافة) أو (السياسة الخارجية) أو (القيم السياسية) من حيث هي حاملة للكرامة والتعددية وغيرها من الأبعاد التعايشية في مجتمع متغير ومتعدد، بل لا يرى أهميتها إلا في مصداق تطبيقها بالحذافير، وطبعًا هو يحاول الهرب من مشروع التبرير لمباني هذه الزوايا الثلاث، لأن الثقافة الأمريكية نفسها تعرف معضلة اعتداد عقلي، وما زالت واقعة في مخاض لا يتوقف نهائيًا، كما أن القيم السياسية التي يشير إليها لم تعرف أبدًا توحدًا فكريًا ولا أبان عن مضمون السياسة الخارجية، فالجنبة الوظيفية كانت هي المعتملة في تصوره لا الجنبة المبنائية.

بالطبع إن أخذه لهذا المنحى يهدف بالأساس الى السماح بتصور أنه يشتغل بتصوره على جميع المستويات ويتفاعل مع التنويع السياسي داخل الولايات المتحدة الأمريكية.

تم طرح هذا التصور للإبانة على أن المشروع الأمريكي لا يهتم بالحيثية العسكرية لتدبير قوته في العالم، بقدر ما يشتغل على مجمل المجالات بما فيها المعرفية لخلق " جسر إمداد " لقدراته في العالم، بشكل يسمح لها بالسيطرة دون كثير من العناء.

ومن هنا يكون من المناسب للمقاومة أن تشتغل على تنويع مقومات قوتها في جميع المجالات، وعلى رأسها إبداع "رؤية معرفية" جديدة تشكل آلية استقراء لكل ما يحدث في العالم وفي المنطقة، وتتحول من مدرسة قتالية ناجحة إلى مدرسة معرفية ناجحة، تكفيها مؤونة تدبير سوء التفاهم الذي يتسع عندما يتم التحرك في المناطق الأكثر حساسية في المنطقة.

كأن تتحرك في وضع نظرية خاصة تساعدها في قراءة المتحولات الدولية والمناطقية خارج التوجهات الفكرية الغربية، وتقوم بتأصيل نظري "مغلق" كالنسق الذي يبني نفسه بنفسه.

فالاقتراب من النسيج الاجتماعي العربي والإسلامي يستلزم تحويل "المقاومة" إلى سلوك حياة لا إلى وجود تعيني في مواجهة الكيان الصهيوني وحسب، لأن البعد الجغرافي قد يقف عائقاً في تدوير الفكرة في أوسع دائرة ممكنة.

فالمقاومة بما هي وجود فكراني وفيزيقي في نفس الآن تظل مدخولة بمجمل التجليات الوجودية المعادية، بمعنى أن الأرضية الاستعدائية ليست بجغرافية مكان بقدر ما هي جغرافية فكر، ولا يتناسب الاستمرار في الوجود المقاوم بدون لعبة تنظيرية تشتغل على أدوات أنطولوجية عالية الجودة لا تضمن لها تعضيد وجودها وحسب بل وإثارة تغيرات فكرية في الوجودات الأخرى.

إلا أن خصوصية المقاومة في هذا المقام أنها لن تعتمد نقاط قوتها الناعمة الذاتية لتسييل تصوراتها في قلب المجتمع الكلي وحسب، بل ستلعب دور "مثير" دفائن التأريخ المقاوم لمجمل المجتمع الكلي الدولتي، بوصفه مكنزاً تأريخيًا عاضدًا، وخصوصاً أن الذاكرة الجمعية هي أكبر "منصة" اقتدار يمكن أن تخلقها، والتي تقف حائط صد

---

[21] ـ جوزيف س ناي: م.س الصفحة 32.

Joseph S. Nye : u.s power and strategy after Iraq, foreign affairs, 1 July 2003.

أمام مجمل عمليات الاختراق الخارجية، لتتحول المقاومة من مائز لمجتمع جزئي دولتي إلى مائز لمجتمع كلي دولت.، صحيح أن مشروعًا كهذا يحتاج إلى مساحة زمنية قد تطول، لكن هذا ليس مانعاً من أن يقوم بشيء الآن وهنا.

من الآليّة الاستراتيجية إلى الآليّة اللوجيستية:

إن أي تنظيم مقاوم يدافع عن تصوراته بمتغيرات حدثية أكانت دراماتيكية أم لا، يحكم على نفسه بأن يتحول إلى مكوّن مقاوم متحوّل خاضع لربقة الوقائع، وليس لبوصلة الفكرة. وهذه مشكلة أساسية لأن القوى الكبرى لا تتحرك في رحم الوقائع إلا بالفكرة التي يتم تمريرها وفق قنوات معرفية متكثرة ومتناسلة، تساعد في خلق اختراق ذي بال، أما الوقائع فهي تأتي ثمرة لتأكيد مضامين الفكرة ليس إلا. فثمة فارق كبير في التأصيل على الفكرة المقاومة التي لا تخضع للوقائع حكماً، وبين التأصيل على الفكرة المقاومة المرتهنة للوقائع دائمًا وأبدًا.

وعلى ذلك فمن المنطقي التركيز على الفكرة المقاومة دائمًا وأبدًا، وعدم ربطها بالوقائع إلا من جهة أنها تؤكد مباني الفكرة، لا من جهة أنها تعيد مراجعة مبانيها. حيث يضحي التعامل مع المتحولات الإقليمية والمحلية لوجيستيًا لا استراتيجيًا، لأنها لا تقضم من أصل الفكرة المقاومة، بقدر ما تعضدها "استدلاليًا" وحسب.

في الواقع يمكن رصد مجموعة حالات تنظيمية قلبت المتحولات الإقليمية إلى تصور استراتيجي، بنت عليها مجموعة قرارات خاطئة انهارت بعد فترة زمنية قصيرة جدًا، إلى أن أدى كل ذلك إلى تولد أزمة مبنائية تتعلق بالرجوع إلى "الكنف" الممانع، ووقوف معامل "الثقة" كتحد أساسي لمناقشة مبدأ الرجوع.

إن الآلية اللوجيستية في استفهام المتحولات الإقليمية تساعد في تحييزها ضمن سقفها الأوسطي، لا رفعها إلى سقف استراتيجي يؤدي إلى تحقيق تغييرات بنيوية في أصل الفكرة.

ثم إن استجماع هذين البعدين الأساسيين يؤدي إلى تحقق "النمط العميق" للتنظيم المقاوم، بتحوله إلى سقف نظري وعملي في نفس الوقت، دون ارتهانه إلى جغرافية معّينة أو حتى قضية معينة، بل يتحول إلى سياج فكري استراتيجي يسمح بحصانة البيئة الدولية ضد التوغل المعرفي الأميركي، وفي الوقت ذاته يؤدي بشكل ارتدادي إلى حماية البيئة الطبيعية للمقاومة، ولمجتمعها معًا.